واشنطن تفتح أوراق الضغط في وجه أردوغان!

بسام أبو عبد الله

لم يكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يضع سماعة الهاتف بعد الاتصال بالرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي قدم له طمأنات بأنه أمر بوقف شحنات الأسلحة لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» حتى أعلن البنتاغون أنه لا يوجد شيء كهذا، وأنه لا إيقاف لضخ الأسلحة، وكذبت «قسد» ومصادرها، كلام ترامب وكشفت أن واشنطن قامت مؤخراً بنقل شحنات أسلحة جديدة إلى الكرد في القامشلي.

مجلس الأمن القومي التركي ناقش هذا الملف في اجتماعه الأخير وأشار إلى أنه يراقب هذا الوضع، لكن أوراق الضغط الأميركية، وخاصة من مؤسسات الدولة العميقة، لم تتوقف على أردوغان الذي أتته رسائل تحذير من حلف «الناتو» تقول إن عليه أن يراعي أولويات الحلف من خلال علاقته بطهران، وموسكو وهو الذي عقد حلفاً ثلاثياً ينغص خطط «الناتو» وواشنطن.

واشنطن لم تكتف بتحذير أردوغان، وإرسال رسائل متباينة منها ما هو «غزل وغرام» كما بدا الأمر باتصال ترامب، ومنها ما هو تهديد، كما ظهر خلال اليومين الماضيين من فتح ملفات وتسريب وثائق حول نشاطات أردوغان المالية مع عائلته والمقربين منه.

زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كيليتشدار أوغلو فجر مفاجأة أمام كتلته البرلمانية، حينما اتهم أردوغان وبعض أقاربه والمقربين منه، بالتورط في إرسال أموال خارج البلاد لشركات وهمية في عام ٢٠١١ تصل قيمتها إلى ١٥ مليون دولار، وتدعى الشركة «بيل واي ليمتد»، وموجودة في جزيرة «مان» التابعة للتاج البريطاني، وهي جنة ضريبية، وحسب ادعاءات كيليتشدار أوغلو فإن التحويلات حصلت بين كانون الأول ٢٠١١، وكانون الثاني ٢٠١٢، وأن الشركة «بيل واي» أسست في آب ٢٠١١ باسم شخص واحد فقط في مجلس إدارتها اسمه صدقي أيان، وأنه تم نقل ملكيتها لشخص آخر يدعى كاظم أوزتاش في تشرين الثاني ٢٠١١.

زعيم حزب الشعب الجمهوري قال: إن شقيق زوجة أردوغان زيبا إبلغن حول ٢،٥ مليون دولار للشركة في كانون الأول ٢٠١١، وكذلك شقيقه، أي شقيق الرئيس، مصطفى أردوغان، وقام بتلاوة أسماء الذين حولوا، وتوقيت التحويلات المالية بما فيها مساعد الرئيس السابق مصطفى غوندوغان، وابن الرئيس أحمد الذي حول ١،٤٥ مليون دولار في ٢٩ كانون الأول ٢٠١١، و٢،٣ مليون دولار في الرابع من كانون الثاني ٢٠١٢، وكان أعضاء الكتلة البرلمانية أثناء تلاوة الأسماء يعلون صوتهم مطالبين بـ«استقالة الرئيس»! كما تحدى زعيم المعارضة أن يعلن أردوغان عن حساباته المالية الخارجية.

شكلت هذه المعلومات المسربة صدمة في الشارع التركي ومثار جدل واسع بين حزب العدالة والتنمية الحاكم، والحزب المعارض، حيث اعتبر أردوغان أن حزب الشعب الجمهوري هو «حزب الخيانة الأساسي في تركيا»! وأنه فقد مصداقيته بسبب رئيسه، وبات حزباً مشوشاً جداً، وتحدى أردوغان أن يتم إثبات صحة هذه الادعاءات، وإلا فعلى زعيم الحزب كيليتشدار أوغلو أن يستقيل، واتهمه بأنه لا عمل لديه سوى توزيع الاتهامات لأن الأمر حسب ادعاءات أردوغان لا يرتبط به، وبعائلته، بل بالبلاد! ورأى أن حزب الشعب الجمهوري لا عمل لديه سوى أن يعاكس حزب العدالة والتنمية، مهدداً بالقول: «إذا صفعتني فعليك أن تكون جاهزاً لردي»!

لم تتوقف أوراق الضغط الأميركية هنا فقط، إنما حدث تطور آخر في قضية رجل الأعمال التركي الإيراني رضا زراب، الذي سافر قبل عام تقريباً إلى الولايات المتحدة، وسلم نفسه للقضاء الأميركي للتحقيق بتهمة كسر العقوبات الأميركية على إيران من خلال فساد كان يقوده زراب مع وزراء ومقربين من حكومة أردوغان، كما اعتقلت واشنطن نائب المدير العام لبنك الشعب التركي «خلق بنك» هاكان آتيلا في القضية نفسها خلال زيارة له للولايات المتحدة.

الجديد في هذه القضية أن المحكمة الأميركية وافقت على مثول زراب كشاهد في القضية، وليس كمتهم بعد أن منحته حصانة في ذلك إثر قبوله التعاون مع القضاء الأميركي، وسوف يمثل كشاهد ضد معاون مدير «بنك الشعب» التركي بعد أن أعترف زراب بذنبه، وإضافة لزراب سوف يمثل كشهود ادعاء أحد خبراء مكتب مراقبة الأصول الخارجية، وشاهدان من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي.

وكشف محامي الدفاع عن نائب مدير بنك الشعب أن الادعاء العام أطلق أكثر من ١٠ آلاف صفحة من الأدلة ذات العلاقة بزراب بما فيها مراسلاته الإلكترونية.

بعد ساعات من إعلان زراب كشاهد في القضية بدلاً من كونه متهماً، أعلن الناطق بلسان حزب العدالة والتنمية ماهر أونال أن هذه القضية مجرد مسرحية، وأن المسؤولين القضائيين الأميركيين يتعاونون مع خصم أردوغان اللدود حالياً فتح الله غولين، مضيفاً: «نحن نعرف كيف تطورت هذه اللعبة، وما هدفها».

أما نائب رئيس الحكومة التركية بكير أوزداغ، فقد دعا الإدارة الأميركية لإسقاط هذه الدعوى معتبراً أنها تفتقر للأسس القانونية، ويجب وقفها.

مقابل أوراق الضغط الأميركية هذه بادرت تركيا عبر المدعي العام في اسطنبول إلى إصدار أوامر توقيف بحق المدعي العام الأميركي السابق في نيويورك بريت بهارارا الذي كان قد بدأ بالقضية وقامت إدارة ترامب بطرده كجزء من حملة الإدارة بحق المدعين العامين في أميركا، وكذلك المدعي العام الحالي جون كيم بتهمة استخدام معلومات، ووثائق، وتحقيقات سابقة في تركيا تتعلق بهذه القضية، إذ يبدو أن هذه الملفات سرقت، وهربت خارج تركيا من شخصين ذوي صلة بفتح الله غولين، وهذان الشخصان سيمثلان كشاهدي ادعاء في قضية زراب، وهما نائب سابق عن حزب الشعب الجمهوري اسمه آيكان إزدمير، وآخر اسمه عثمان زكي جانيتز، كما سيشهد في القضية رئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات مارك دوبوفتيز، ونائبه جوناثان شانزير، حسبما أفادت بذلك وكالة أنباء الأناضول التركية.

ما أريده من عرض كل هذه التفاصيل الضرورية، ليس فقط إبراز الموضوع إنما خلفياته، وهي التالية:

١- تمارس الولايات المتحدة الأميركية أقصى درجات الضغط على أردوغان بسبب التقارب التركي الروسي، وتعمل على محاولة إخضاعه، وتتهمه بأنه موظف عند بوتين، ويجب ألا نصدق أن أميركا حريصة على مكافحة الفساد أبداً، فالقضية لم تتم على أراضيها، ولا يحق لها اعتقال الناس بهذه الطريقة البلطجية بغض النظر عن مدى صحة هذه الرواية الأميركية، فالهدف سياسي دائماً، وواشنطن لا تتورع عن استخدام أقذر الأدوات بحق من يخرج عن الطاعة.

٢- إن الهدف الأميركي الآخر هو السعي لكسب تركيا بأي شكل بشأن مشروعها في الشمال السوري الذي أصبح محاصراً من الجيش العربي السوري والحلفاء، والحشد الشعبي في العراق، والجيش التركي، ولا يوجد منفذ لهذا المشروع إلا عبر تركيا التي يؤكد الجيش التركي أن هذا المشروع خط أحمر لن يسمح به.

٣- تنظر واشنطن إلى أعمال أردوغان المتمثلة في تصفية شبكة فتح الله غولين، ذراع الـ«سي آي إيه» و«الناتو» داخل تركيا، وعناصر «ب ك ك»، على أنها أعمال خطرة للغاية لأنها تعني إضعاف نفوذ الولايات المتحدة، و«الناتو»، وأذرعه داخل تركيا مستقبلاً.

وتبدو أوراق الضغط هذه تمهيداً لانتخابات عام ٢٠١٩ الحساسة والمفصلية، التي ستشهد انتخابات رئاسية وبرلمانية، وتطبق فيها التعديلات الدستورية بالنظام الرئاسي.

٤- يبدو أن حزب الشعب الجمهوري «العلماني» يقود حملة تتحدث عن مشروع ترامب الجديد في الشرق الوسط بين أميركا، السعودية، الإمارات، إسرائيل، ويرون أن تركيا يجب أن تكون جزءاً منه، وليس جزءاً من المشروع الأوراسي.

٥- لا يلغي هذا الطرح أن هناك قضايا فساد مطلقاً، ولكن أميركا دائماً تعمل على مبدأ «كلمة حق يراد بها باطل» فمتى كانت أميركا ناظر العالم في قضايا الفساد، وهو ادعاؤها نفسه بأنها تكافح الإرهاب، على الرغم من أنها شريك داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية.

الواضح أن التصويب باتجاه أردوغان، وفتح أوراق الضغط في وجهه هدفه تركيا وليس أردوغان، فأميركا كما عرفناها في سورية تعمل على شخصنة المسألة لإخفاء الأهداف الحقيقية.

لا أدافع عن أردوغان أبداً، ولكن علينا أن نفهم عمق الأشياء وخلفياتها، لا أن نبقى نتحدث عن الأمور السطحية، ونعمل بالغريزة، من دون العقل.

وأخيراً فإن زراب هذا جرى تهريبه بعملية مشتركة بين الـ«سي آي إيه»، والـ«إف بي آي» عبر قاعدة انجيرليك في تركيا، لاستخدامه ورقة ابتزاز لاحقاً.

أجواء أنقرة لا تفيد بالخضوع، وسنرى في المرحلة القادمة ملفات كثيرة، لكن مع الإدراك كما قلت سابقاً إن أميركا تعمل وفق: «كلمة حق يراد بها باطل».

معارضون في الخارج: «العليا للمفاوضات» لا تمثل السوريين

قوى في الداخل تؤكد سعيها لعقد لقاء لها خلال شهر

المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا ووزير الخارجية السعودي عادل الجبير خلال اجتماع المعارضة السورية الأخير في الرياض (رويترز – أرشيف)

الوطن

بينما أعلنت قوى وفعاليات سياسية معارضة ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات مستقلة في الداخل أنها تسعى لعقد لقاء لها خلال شهر، بعد لقاء عقدته منذ أيام قليلة، رفضت شخصيات معارضة في الخارج المخرجات التي انتهى إليها اجتماع «الرياض ٢» للمعارضات واعتبرت أن «الهيئة العليا للمفاوضات» الجديدة التي تمخضت عن المؤتمر لا تمثل السوريين.

وعقدت أكثر من ٥٠ شخصية من ممثلي قوى معارضة في الداخل ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات مستقلة لقاء لها الاثنين الماضي دعا إليه «حزب الشعب» المرخص وذلك في فندق «أرمتاج» بدمشق تحت عنوان «على السوريين أن يتفقوا نحو رؤية سياسية مشتركة لمؤتمر حوار وطني شامل».

وتوافقت آراء المجتمعين على ضرورة إطلاق حوار وطني في الداخل السوري «بأقصى سرعة» معتبرين انه تأخر، ودعوا إلى إطلاق عملية سياسية جادة عبر حوار وطني داخلي تشاركي وتوافقي آمن على مختلف قضايا وملفات الأزمة الوطنية السورية للخروج منها وبلورة مشروع وطني للوطن السوري والدولة السورية.

وفي بيان لتلك القوى تلقت «الوطن» نسخة منه، أمس، أوضحت أنها «توافقت على العمل الجاد على متابعة مثل هذه اللقاءات الوطنية الداخلية واستكمال دعوة الفعاليات والقوى والأطراف للاشتراك الفعال بها من الداخل أساساً ومن يشبهها في الخارج واعتبار هذه اللقاءات خطوة أولى في متابعة اللقاءات والسعي لعقد اللقاء الثاني خلال شهر».

وأكد البيان على «تركيز الجهود من خلال هذه اللقاءات والاتصالات والحوار والتعاون مع الأطراف الأساسية المعنية من أجل إطلاق مسار الحوار الوطني الداخلي بأقصى سرعة إذ غدا ضرورة ملحة بل تأخرنا كثيراً في إطلاقه وإطلاق عملية سياسية جادة عبر حوار وطني داخلي تشاركي وتوافقي تدريجي وأمن على أهم قضايا وملفات الأزمة الوطنية السورية.

وأوضح البيان أنه تم التوافق على تشكيل لجنة تنظيمية مصغرة ومؤقتة بغاية المتابعة لتحقيق أهداف هذه اللقاء باستكمال دعوة كل الأطراف.

من جهة ثانية، أعلن معارضون في الخارج منهم محمد صبرا وخالد خوجا ومحمد فاروق طيفورا في بيان نقلته مواقع إلكترونية معارضة، أنهم يرفضون مخرجات الاجتماع الذي عقد في الرياض مؤخراً، والذي ضم بعض أطراف المعارضة السورية مع «منصة موسكو» التي اعتبروها موالية للحكومة السورية، على حد زعمهم.

وأضافوا: إن «الهيئة التفاوضية الجديدة هيئة لا تمثل تطلعات السوريين»، معتبرين أن رحيل الرئيس بشار الأسد في بداية المرحلة الانتقالية مبدأ غير قابل للتفاوض.

وكانت «الرياض ٢»، اختتم يوم الجمعة الماضي، وتضمن بيانه الختامي التمسك بوحدة الأراضي السورية وسيادة الدولة، مجددة شروطها المسبقة أن «العملية الانتقالية لن تنفذ دون رحيل (الرئيس) الأسد».

كما تم انتخاب نصر الحريري رئيساً لـ«لهيئة العليا للمفاوضات» بدلاً من المستقيل رياض حجاب.

«التغيير الديمقراطي» غير متفائلة بـ«جنيف ٨» واعتبرت أنه لن ينجح إلا من خلال مسار سوتشي

خدام: أعضاء في وفد المعارضة يطرحون «قضايا غير واقعية»

موفق محمد

أبدت «هيئة التنسيق الوطنية– حركة التغيير الديمقراطي» المعارضة عدم تفاؤلها حيال الجولة الجديدة من محادثات جنيف السورية لأن هذا المسار «لم ينضج بعد»، وبسبب طرح أعضاء في وفد المعارضة «قضايا غير واقعية»، ورأت أن مسار جنيف لن ينجح إلا من خلال مسار سوتشي.

وفي مقابلة مع «الوطن»، قال الناطق باسم «هيئة التنسيق الوطنية– حركة التغيير الديمقراطي» منذر خدام: أن «جنيف ثمانية لن يختلف عن سابقاته، فمسار جنيف لم ينضج بعد».

وأرجع خدام عدم تفاؤله حيال «جنيف ٨» لأن «الظروف الدولية لا تزال غير جاهزة، وثمة عمل كثيف يجري للتوافق الدولي على الحل، كما أن الأولوية بالنسبة للنظام لا تزال القضاء على الإرهاب».

وبدأت جولة «جنيف ٨» الثلاثاء لكنها لم تشهد جنيف أي محادثات رسمية، بل استشارات فنية حيث قام المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا بزيارة إلى مقر إقامة وفد الرياض، والتقى بأعضائه، وذلك بعد أن أرجأ وفد الجمهورية العربية السورية، سفره إلى جنيف الإثنين احتجاجاً على الشروط المبطنة الواردة في بيان الرياض، والكلمات النابية بحق الحكومة والقيادة السورية، والقراءة الاستنسابية للقرار ٢٢٥٤ وعدم تمثيل كل المعارضات في الوفد الموحد للمعارضات.

لكن دمشق حسمت قرارها، وأوفدت فجر الأربعاء وفدها برئاسة المندوب السوري الدائم في الأمم المتحدة بشار الجعفري، للمشاركة في محادثات جنيف بجولتها الثامنة، بعد أن نجحت الاتصالات بين مكتب دي ميستورا ودمشق وموسكو، في إقناع دمشق بالمشاركة، بعد ضمانات بألا يتم التطرق بأي شكل من الأشكال إلى بيان الرياض ومضمونه، وضمان ألا تكون المفاوضات مباشرة، وأن تتمحور حول السلتين الثانية والثالثة المتعلقتين بالدستور والانتخابات.

وأعرب خدام عن عدم تأييده للآراء التي ذهبت للقول بأن هذه الجولة من محادثات جنيف ستكون مختلفة عن سابقاتها من الجولات كونها تكتسب دعماً من حضور الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وأيضاً كونها أول جولة يكون فيها وفد واحد للمعارضة.

وقال: إن «توحيد وفد المعارضة خطوة مهمة لكنها غير كافية، فالخلافات لا تزال كبيرة بين منصاته»، وأضاف «بعض أعضائه لا يزال يطرح قضايا غير واقعية والروس يدركون تعقيدات الحل لذلك طرحو مسار سوتشي»، وتابع «من ثم في كل الجولات السابقة كانت الدول الخمس حاضرة».

وانتقد خدام مخرجات اجتماع «الرياض٢ »، وقال: «يتحدثون عن تنحي (الرئيس بشار) الأسد في بداية المرحلة الانتقالية، عداك عن تصريحات (رئيس هيئة التفاوض المعارضة نصر) الحريري المتطرفة».

وأضاف: «هناك خلافات عميقة بين رؤية النظام ورؤية المعارضة لطبيعة المرحلة الانتقالية والحكومة التي سوف تقودها».

وبعد أن اعتبر خدام اجتماع «الرياض ٢»، «خطوة إلى الأمام»، اعتبر أنها «غير كافية ولذلك يحاول الروس تلافي هذه الثغرات في (مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة) سوتشي (الروسية)، كما أن مؤتمر الرياض لا يزال يخضع لتأثير السعودية وغيرها».

كما انتقد خدام تغييب «معارضة الداخل» عن اجتماع «الرياض ٢»، ووصف ذلك بأنه «ثغرة»، ودعا إلى أن «تكون جميع هذه المؤتمرات في دمشق على أن تتوفر الضمانات الكافية».

وأضاف «مرة أخرى أقول جنيف مهم لإخراج ما سوف تتوافق عليه الدول المتدخلة في الشأن السوري ويتم إنضاجه سورياً في سوتشي».

ورجح خدام عدم تمخض هذه الجولة من محادثات جنيف عن شيء مهم على صعيد حل الأزمة السورية المستمرة منذ نحو سبع سنوات، وقال: «مع أن الموضوعات التي حصر النقاش فيها دي ميستورا ليس من خلاف معلن حولها وهي الدستور والانتخابات ومع ذلك في التفاصيل وما هو غير معلن الخلاف كبير، فمثلا النظام ومعه إيران لا يقبل بأن تشرف الأمم المتحدة عليها بذريعة السيادة... ».

لكن خدام استدرك، واعتبر أن موافقة سورية إجراء الانتخابات التشريعية بمشاركة الأمم المتحدة، «خطوة جيدة»، وقال «في الواقع كان (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين قد ناقش ذلك مع (الرئيس بشار) الأسد ويبدو أنه حصل على موافقته على ذلك»، وأضاف «لكن بهذا الصدد النظام يتحدث عن الانتخابات التشريعية وليس الرئاسية».

وكان مصدر في وزراة الخارجية والمغتربين أعلن قبل أيام قليلة ترحيب سورية بمؤتمر الحوار الوطني السوري المرتقب انعقاده في مدينة سوتشي الروسية في بداية الشهر المقبل وبما سيتمخض عنه من لجنة لمناقشة مواد الدستور الحالي وإجراء الانتخابات التشريعية بعدها بمشاركة الأمم المتحدة، مؤكدة موافقتها على حضور هذا المؤتمر.

وأعرب خدام عن اعتقاده بأن «مسار جنيف لن ينجح إلا من خلال مسار سوتشي»، وقال «واضح أن اليد العليا في سورية صارت بيد الروس والاتراك والإيرانيين وهم العاملون على انضاج الحل بالتشاور غير المعلن مع أميركا.

وأضاف «بحسب الروس (مسار) جنيف لا يمثل كل السوريين ويغيب عنه الكرد وهم يريدون تلافي ذلك في (مؤتمر الحوار الوطني في) سوتشي».

ورجحت مصادر دبلوماسية في جنيف لـ«الوطن» أول من أمس أن تكون الجولة الثامنة سريعة، وتختتم مساء الجمعة، وأن تشهد محادثات مكثفة بمعدل لقاءين كل يوم مع كل وفد، وتهدف إلى تحضير بيئة مناسبة لمفاوضات جدية تناقش أهم البنود التي يمكن اقتراح تعديلها أو استبدالها، والانتخابات البرلمانية التي يمكن أن تجري في ظل دستور جديد.

وقال المصدر: إن العملية التفاوضية معقدة للغاية، وتتطلب توافقاً تاماً بين كل السوريين، وخاصة أن أي تعديل أو تغيير للدستور يحتاج إلى استفتاء شعبي سوري وأي عمل سياسي داخل سورية يتطلب وقتاً من الزمن، ووفقاً للقرار ٢٢٥٤ فإن هذه الفترة محددة بـ١٨ شهراً، مع إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة موسعة أو حكومة وحدة وطنية.

أكدت أن الحديث عن سحب قواتها سابق لأوانه... وواشنطن أعلنت أنها تتعاون معها لمنع اندلاع حرب جديدة في البلاد

موسكو: التعاون الروسي الأميركي في سورية ليس بناء

وكالات

أكدت موسكو أنه لا يمكن وصف التعاون الروسي الأميركي في سورية بالبناء، بعد أن أعلنت واشنطن أنها وموسكو تحاولان منع اندلاع موجة جديدة للحرب في سورية، وأن هناك تقارباً في وجهات النظر بينهما حول كيفية إنهاء هذه الحرب في البلاد.

ولفتت روسيا إلى أن الحديث عن سحب قواتها الجوية الفضائية من سورية قبل هزيمة الإرهابيين بشكل نهائي سابق لأوانه.

ونقلت وكالة «سبوتنك» للأنباء، رئيس لجنة مجلس الاتحاد للبرلمان الروسي لشؤون الدفاع، فيكتور بونداريوف، قوله أمس: «لا يمكنني وصف تعاون روسيا والولايات المتحدة في سورية بالبناء، أي مقترح لنا يستقبله الجانب الأميركي دائما بنفس الشيء، سوء الفهم أو الرفض، هم لا يسمعوننا، أو يقومون بالعكس تماماً، بدل أن يقدموا المساعدة ويسهموا في حل هذه المسألة أو تلك».

جاء ذلك عقب إعلان وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون الثلاثاء في كلمة له في مركز وودرو ويلسون للدراسات العلمية بواشنطن، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن روسيا وأميركا تحاولان منع اندلاع موجة جديدة للحرب في سورية.

وأشار تيلرسون إلى أن واشنطن وموسكو تجريان مناقشات مستفيضة حول الأمر، وأن «هناك تقارباً واضحاً في الموضوع».

وقال: «نعمل بشكل دؤوب في سورية لإلحاق الهزيمة بداعش، وقد اقتربنا من القضاء على هذا التنظيم إلى الأبد في سورية، نحن نعمل مع روسيا لتحديد كيف يمكن منع اندلاع الحرب من جديد في سورية».

قوات روسية في سورية (رويترز – أرشيف)

وأشار إلى وجود «كلام كثير» من جانب موسكو وواشنطن حول ما يعتبره الجانبان «الوضع النهائي في سورية» وأن هناك الكثير من النقاط المشتركة في هذا المجال.

وقال الوزير الأميركي: «إنه وعلى الرغم من الخلافات بين الجانبين، إلا أن الرئيسين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب تمكنا خلال قمة آبيك في فيتنام يوم ١١ من الشهر الجاري من الاتفاق وإصدار «وثيقة في غاية الأهمية» التي باتت بمنزلة «تطابق مهم» لوجهات نظر روسيا والولايات المتحدة حول عملية السلام في سورية.

ورأى تيلرسون أن واشنطن وحلفاءها الأوروبيين لا يرون أي «دور للرئيس بشار الأسد» في الحكومة المستقبلية لسورية، على حد وصفه.

ونوه بأن بلاده مع حلفائها الأوروبيين يجب أن تواصل تأييد محادثات جنيف برعاية الأمم المتحدة.

وانطلقت أول من أمس، الجولة الثامنة من المحادثات السورية السورية في العاصمة السويسرية جنيف، حيث وصل أمس وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري للمشاركة في المحادثات.

من جهة ثانية، أكد بونداريوف، إن الحديث عن سحب القوات الجوية الفضائية الروسية من سورية قبل هزيمة الإرهابيين بشكل نهائي سابق لأوانه.

وقال في تصريح نقلته «سبوتنيك»: «للأسف، فإن ظاهرة الإرهاب ما تزال قائمة في سورية، وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، الجو في سورية سيظل متوتراً لبعض الوقت وغير مستقر، من ثم لا يجب إضعاف نظام الحماية، طالما المسلحون لم يهزموا تماما في سورية، من السابق لأوانه الحديث عن سحب القوات الفضائية الجوية الروسية من سورية».

وأكد أن مركز المصالحة الروسي في سورية واختصاصيه، سيبقى قائماً في سورية بعد سحب القوات الجوية الفضائية منها، ولا توجد معلومات متفق عليها حتى الآن بخصوص الهيكليات الأخرى.

وقال: «يخطط للإبقاء على مركز المصالحة الروسي، أما باقي الهيكليات، بما في ذلك العدد، فلا توجد معلومات متفق عليها حتى الآن».

وأضاف بونداريوف: إن منظومات «إس–٤٠٠» تبقى في قاعدة حميميم الجوية وطرطوس بالعدد اللازم بعد إجلاء القوات الجوية الفضائية الروسية من سورية، مؤكداً أن روسيا ترفض قطعا الخطط الأميركية للبقاء في سورية، مؤكداً أن ذلك سيتيح لهم اكتساب هيمنة غير مقسمة في الإقليم بأسره.

من جهته حذّر رئيس مركز رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب أندريه نوفيكوف خلال اجتماع للنواب العامين في بلدان الرابطة في بطرسبورغ الروسية أمس، بحسب «روسيا اليوم» من استمرار تهديد الإرهاب لبلدان الرابطة رغم النجاحات المسجلة على صعيد مكافحة تنظيم داعش الإرهابي في سورية.

وقال نوفيكوف: «التعاون الأمني بين بلدان الرابطة في الوقت الراهن، يحظى بالاهتمام أكثر من أي وقت مضى، نظرا لاتساع نطاق الأخطار التي تهدد المصالح القومية لدول الرابطة، المعلومات المتوفرة لدينا الآن، لا ترجح قرب زوال هذه الأخطار في المستقبل المنظور».

وأضاف: رغم النجاحات المسجلة في مكافحة تنظيم داعش، فلا يمكن استبعاد انتقال خطر الإرهاب من الساحة السورية العراقية إلى الحدود الجنوبية لرابطتنا».

تجدر الإشارة إلى أن رابطة الدول المستقلة، قد تأسست بعد زوال الاتحاد السوفييتي، وتضم حاليا ١١ دولة، وهي كافة الجمهوريات السوفييتية السابقة باستثناء دول البلطيق الثلاث وجورجيا، فيما تعلن أوكرانيا من مناسبة إلى أخرى عن نيتها الانسحاب من الرابطة، لتعود وتتجاهل الموضوع «لتعذر تحقيقه حسب كييف، نظراً لعشرات الاتفاقات الحيوية المبرمة بين كييف وبلدان الرابطة».